

لقاء العدد

فضيلة الشيخ / أحمد طيب

ابن محمد عواجي*

أجرى الحوار
حمد بن عبد الله بن خنين

* قاضي المحكمة العامة بأحد المسارحة سابقاً.

بدأ تعليمه في المدرسة السلفية، ثم معهد صامطة العلمي، ثم كلية الشريعة بالرياض، واختير للقضاء ملازماً في مكة، فقاضياً بمحكمة تهامة بالسمر وبلحمر، ثم محكمة أحد المسارحة، خرج بعدها بخبرات وتجارب وعلاقات انعكست إيجابياً من خلال إجاباته المطرحة وآرائه السديدة ونصائحه الجمة نظرتة الثاقبة. والتي قد يكون في مجملها سبباً لارتقاء بأعمال الوزارة والمحاكم وكتابات العدل وطريقاً لاستفادة القضاة والملازمين والنهل من معين الأوائل والقذوة الحسنة ذات الأثر الطيب والمردود الحسن، لتحقيق العدل المنشود ومواكبة التطور الذي تعيشه بلادنا مع المحافظة على الأسس والثوابت الشرعية.. فإليكم ما دار معه من حوار ممتع ومفيد:

محمد بن أحمد الحكي والشيخ ناصر بن خلوقة مباركي والشيخ أحمد بن يحيى نجمي والشيخ صالح بن علي الناصر والشيخ عبدالكريم بن محمد اللاحم والشيخ مناع خليل القطان. ومن أبرز زملائي الشيخ حسين جبر حكي قاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة والشيخ أحمد زيد الأمير قاضي بمحكمة التمييز بالرياض والشيخ إبراهيم حمادي زولي القاضي بالمحكمة الجزئية بنجران والشيخ احمد بن حسن زربان -رحمه الله- القاضي بمحكمة أحد مسارحة سابقاً.

والذين زاملتهم بالعمل في المحاكم المجاورة، وكنا نشترك سوياً في بعض القضايا هم الشيخ إبراهيم بن يوسف فقيه مساعد رئيس محاكم منطقة عسير سابقاً، والشيخ عبدالله بن حسن حكي قاضي محكمة بالسمر سابقاً، والشيخ محمد بن إبراهيم حزمي قاضي محكمة ثلوث المنظر سابقاً والشيخ مديش قبسي قاضي محكمة بارق ولا أنسى فضيلة الشيخ أحمد بن محمد الشعفي قاضي محكمة بلغازي سابقاً -رحمه الله- الذي كتب عني في كتابه (قرة النظر في تراجم رجال من بعد القرن الثالث عشر بمنطقة جازان).

■ ما هي سيرتكم العملية في القضاء؟

- بعد تخرجي من كلية الشريعة بالرياض عام ١٣٩٤ للهجرة عينت ملازماً

■ عرف القارئ بشخصكم الكريم؟

- أنا أحمد بن طيب بن محمد عواجي، ولدت في عام ١٣٦٥ للهجرة، بقرية المصلبية التابعة لمركز الموسم بمنطقة جازان، ونشأت في حجر والدي، أما والدتي فقد توفيت وأنا صغير، وقد بدأت تعليمي في المدرسة السلفية بصامطة، التابعة لمدارس الداعية المشهور الشيخ عبدالله بن محمد القرعوي -رحمه الله-، درست فيها القرآن الكريم والتوحيد والفقه والحديث والسيرة النبوية، ودرست أيضاً في هذه الفترة الفرائض على يد فضيلة الشيخ ناصر خلوقة -رحمه الله- وكان يتولى لنا شرح الرحبية بعد حفظ المتن.

■ حدثونا عن مراحل تعلمكم؟

- كما سبق أن أوضحت مكثت عدة سنوات في المدرسة السلفية بصامطة، وبعدها التحقت بالمعهد العلمي بصامطة، وكان مديره في ذلك الوقت فضيلة الشيخ محمد أحمد الحكي الأخ الأكبر للشيخ حافظ بن أحمد الحكي، وتخرجت من المعهد عام ١٣٨٩ للهجرة، ثم التحقت بكلية الشريعة بالرياض عام ١٣٩٠ للهجرة، وتخرجت منها شهر جمادى الأولى عام ١٣٩٤ للهجرة، ثم التحقت بالسلك القضائي في ١٣٩٤/٧/١ للهجرة.

■ من تذكرون من زملائكم وأبرز مشائخكم؟

- مشائخي وزملائي كثر وسأذكر بعضاً منهم: الشيخ

• خدمت في القضاء ٣٦ عاماً تخصصت عن خبرات وتجارب وعلاقات

قضائياً بالمحكمة الكبرى
بمكة المكرمة في ٧/١/
١٣٩٤ للهجرة وكان
رئيسها في ذلك الوقت

• كنت أول قاضي لمحكمة تهامة
بللسمر وبللحمر ومكثت ٣١ عاماً

٧- الشيخ علي بن حمد
عريشي.
٨- الشيخ علي بن علي مدخلي.
٩- الشيخ جابر بن ناصر

مدخلي.

١٠- الشيخ محمد بن محمد حسين عواف.

١١- الشيخ أحمد حسن علي زربان.

١٢- الشيخ محمد بن إبراهيم قاضي.

١٣- الشيخ خالد بن أحمد بشير معافا.

١٤- الشيخ احمد بن طيب محمد عواجي.

١٥- الشيخ حسين بن مشوح المشوح.

١٦- الشيخ سلمان بن يحيى الودعاني.

١٧- الشيخ عبدالعزيز بن عائض العنبي.

■ بماذا خرجتم به بعد تقاعدكم من خبرات وتجارب
وعلاقات؟

- خرجت من العمل في القضاء بخبرات كثيرة،
وتجارب متعددة، وعلاقات متنوعة، فالقاضي يأتيه
أغلب المجتمع، فكل من له قضية أو مرافعات لا بد أن
يمر على القاضي لحلها، والبت فيها، وأثناء نظري
في القضايا والأساليب التي يدلي بها المتخاصمون
وتكرارها أمامي لا شك أنني اكتسبت خبرات، حيث
أصبحت بمجرد إدلاء المدعي بدعواه وسماع جواب
المدعي عليه، ودراسة أوراق القضية، يتضح لي المحق
منهما في القضية ولا ينفع حينها المخطئ الإدلاء
بأعذاره وأساليبه للتهرب من القضية.
أما العلاقات فخرجت بعلاقات كثيرة ومتنوعة
ومستمرة معي حتى بعد التقاعد والحمد لله، وأسأل
الله أن تكون هذه العلاقة على ما ترضي الله سبحانه
وتعالى.

■ في مسيرة عملكم بالقضاء ما هي أبرز وأهم القضايا؟
- لكوني عملت في محكمتين وتقع في منطقتين،

فالمحكمة الأولى محكمة تهامة
بللسمر وبللحمر، تقع في
منطقة عسير، وفي منطقة
جبلية بها جبال شاهقة،

• واجهتني صعوبات تحديد الأملاك
بسبب وعورة المكان والجبال الشاهقة

الشيخ سليمان بن عبيد ومساعدته الشيخ عبدالملك بن
عبدالله بن دهيش وقد عملت بها قرابة سنتين ثم عينت
قاضياً بمحكمة تهامة بللسمر وبللحمر في أول شهر
جمادى الأولى عام ١٣٩٦ للهجرة وعملت بهذه المحكمة
واحد وثلاثين عاماً تخللها أن قمت بالعمل عن طريق
الندب في محكمة محائل ومحكمة ثلوث المنظر ومحكمة
رجال المع ومحكمة صبح بللحمر، وفي غرة محرم
عام ١٤٢٧ للهجرة ثم نقلني إلى محكمة أحد المسارحة،
ونظراً لظروفي الأسرية والمرضية طلبت الإحالة على
التقاعد في شهر رجب عام ١٤٣٠ للهجرة، وكانت
خدمتي في القضاء ستة وثلاثين عاماً.

■ حدثونا عن قضاء بلدتكم من حيث النشأة ومراحل
تطورها والقضاة الذين تعاقبوا فيها؟

- محكمة تهامة بللسمر وبللحمر محكمة أحدثت
في أول عام ١٣٩٦ للهجرة، وقد تم افتتاحي لها في
١٣٩٦/٦/٢٦ للهجرة واستمرت بها واحد وثلاثين
عاماً، وأول ما باشرت فيها لم يكن معي إلا كاتب واحد
ومستخدم. إلى أن تم تأمين عدد من الكُتاب والموظفين
وبعد نقلني منها عام ١٤٢٧هـ، تم تعيين قاض بها هو
الشيخ الحسن بن عبدالله عسيري، أما المحكمة التي
نقلت إليها محكمة أحد المسارحة، فهي محكمة قديمة
تم افتتاحها في ١٣٦٢/٢/١ للهجرة والذين تولوا
القضاء فيها منذ افتتاحها هم:

١- الشيخ إبراهيم بن عبدالعزيز السويح.

٢- الشيخ سلمان بن سعود الدويان.

٣- الشيخ محمد بن علي شبيلان.

٤- الشيخ أحمد محمد جابر مدخلي.

٥- الشيخ حسين محمد
نجمي.

٦- الشيخ خيرات بن علي
كريري.

● أهملني موقف قتل فيه أحد الخصوم
أمامي بالحكمة

التطورات المتنوعة لمرافق القضاء، سيكون لها الأثر الطيب والمردود الحسن لتحقيق العدل المنشود. وسيستفيدون من هذا التطور

بتسهيل إجراءات الترافع، وتقديم كل ما لديهم من بيانات وتوضيحات والقضاة سيخف عليهم الضغط، وخاصة بعد تفعيل المحاكم المتنوعة في المحكمة الواحدة، ولا يفوتني هنا أن أنوه بالأموال الطائلة التي خصصها ولي الأمر - حفظه الله - لمرافق القضاء، فأسأل الله سبحانه وتعالى أن يثيبه على ذلك ويرزقه البطانة الصالحة، كما أسأل الله سبحانه أن يوفق المسؤولين في وزارة العدل والمحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم للبحث عن كل جديد مفيد لمرفق القضاء حتى يواكب التطور الذي تعيشه هذه البلاد مع المحافظة على الأسس والثوابت الشرعية.

■ ما هي نظرتكم في استعانة القاضي بوسائل الإثبات الحديثة؟

- إن كل وسيلة تعين القاضي على إظهار الحق ودحر الباطل تُعد وسيلة إثبات وأرى أن على القاضي الاستعانة بها، والاستئناس بها ما أمكن.

■ بماذا تنصحون الملازم القضائي والقاضي؟
- أنصح الملازم القضائي بأن يستفيد من وجوده في المحكمة التي يلازم فيها بدراسة الضبوط لمعرفة الخطوات التي يتبعها القضاة في سيرهم في القضايا حتى البت فيها ويقتدي بالأجود فيها، كما يكون قريباً دائماً من القضاة الذين يلازم على أيديهم، وذلك أثناء نظرهم للقضايا ومناقشتهم الخصوم، كما أنني أوصي الملازم القضائي أن يمعن النظر في سير الأعمال الإدارية في المحكمة التي يلازم فيها ويحرص على الاستفادة منها لأنه ربما يُعين

في محكمة محدثة كما حصل معي فيحتاج إلى تأسيسها وترتيب الأعمال الإدارية

وليس بها في ذلك الوقت خطوط السيارات، فأحياناً تردني قضية على حدود بين مزرعتين متجاورتين والحال أنهم ليس لديهم مستندات

على أملاكهم، فتستمر القضية فترة طويلة لتعذر الإصلاح بينهما، ولا يجد المدعي بيّنة، ولكنه يصترّ على عدم ترك حقه، ولوعورة الطريق مما يصعب معه الوقوف عليها، لذا استمر في نظر مثل هذه القضايا حتى يعينني الله على حلها، فهذا النوع من القضايا من أبرز القضايا التي واجهتني في هذه المحكمة.

أما في محكمة أحد المسارحة، فلكون السجن الذي بها يستقبل جميع المسجونين من المحافظات والمراكز الحدودية من منطقة جازان، ويوجد من ضمن المسجونين شباب يتهمون بقطع الطرقات على الحدود، والاعتداء على المسافرين، وأخذ ما معهم فهذه القضايا تتكرر كثيراً وتتنوع ويطول النظر فيها لصعوبة الحصول على أصحاب الأموال المأخوذة، فهذا النوع من القضايا من أهم القضايا التي واجهتني في هذه المحكمة.

■ هل لكم نشاط مارستموه بجانب عملكم أو بعد تقاعدكم؟

- نعم كنت أثناء عملي في محكمة تهامة بللمسمر وبللمحمر رئيساً لجمعية البر الخيرية بتهامة بللمسمر وبللمحمر ورئيساً لجمعية تحفيظ القرآن الكريم بتهامة بللمسمر وبللمحمر، وقد تركت العمل في الجمعيتين بعد نقلي إلى محكمة أحد المسارحة، كما أنني إمام وخطيب بجامع خميس مطير منذ عام ١٣٩٧ للهجرة، كما أنني بعد التقاعد تفرغت للقراءة والتزود من العلوم والإشراف على الأولاد وتوجيههم لما ينفعهم في دينهم ودنياهم وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بخير.

■ ما رأيكم في تطور القضاء وتنوع مرافقه وخدماته؟
- لا شك أن هذه

● كنت رئيساً لجمعية تحفيظ القرآن
وجمعية البر بتهامة

فيها.

أما نصيحتي للقاضي
فأقول: إن القاضي
يحتسب الأجر فيما يبذله
من جهد في نظر القضايا،

لذلك عليه أن يتحلى بالصبر والرفق بالناس، ويبذل
الجهد والاهتمام بقضايا المراجعين وإنجازها بالسرعة
الممكنة، وأن يقرب مواعيد الجلسات لأن تأخيرها يلحق
الضرر بطالب الحق وخاصة كبير السن والعاجز
والمرأة، وتُعد المكان ومشقة الطريق، وعليه أن يرفق
بالمراجعين، فإن الرفق خلق عظيم ما وجد في شيء
إلا زانه، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على
الرفق، فقال: (إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله)
ويقول صلى الله عليه وسلم: (اللهم من ولي من أمر
أمتي شيئاً فرفق بهم فأرفق به)، وبذلك يكسب الثواب
من الله عز وجل والدعاء من المواطنين وخير الناس
أنفعهم للناس، كما أطلب القضاة عامة بالتواضع ولين
الجانب، وحسن الخلق والحفاظ على أوقات الدوام
والمثالية في كل جوانب الحياة ليكونوا قدوة حسنة
لغيرهم، ونسأل الله التوفيق للجميع.

■ ما رأيكم بتقنين الأحكام للحد من تفاوت الأحكام؟

- إن الشريعة الإسلامية قد شرعت العقوبات
المقدرة المتمثلة في الحدود والجنايات، وحددت ذلك،
كما شرعت العقوبات غير المقدرة المتمثلة في
التعزيرات الذي أوكل لولي الأمر تقديرها وتحديد ما
يناسبها من عقوبة بحسب المصلحة على أن يبلغ ما
فيه حد مقدر، والتعزير يكون بالجلد وبالتهديد وبالمال
وبالحبس كما يراه الحاكم مناسباً لحال الجاني، فإذا
كان تقنين الأحكام الشرعية في حدود ما أشرت إليه
فلا بأس بذلك حتى لا تتفاوت الأحكام في موضوع
الواحد.

■ ما نظركم حيال قوة وتعد

الأنظمة في ظل ضعف التطبيق؟

- إن قوة وتعد الأنظمة

تساعد القضاة في سرعة حل

● لا زلت إماماً وخطيباً لجامع خميس

مطير منذ عام ١٣٩٧ هـ

قضايا الناس ومشاكلهم
وتيسير الأعمال لذلك، فإنه
ينبغي على كل من له علاقة
بالتطبيق أن يتفاعل مع هذه
الجهد التي بذلت لإيجاد هذه

الأنظمة حتى تتحقق المصلحة العامة من إيجابها.

■ هل تقتضي لدى القاضي في حال المصلحة الأخذ
بالقول المرجوح على القول الراجح خاصة في المصالح
والمفاسد؟

- نعم، قد يقتضي القاضي بذلك عملاً للمصلحة

العامة، مثل أن يأتي مواطن إلى أرض ميتة ويحفر

بها عدة آبار ويحيط هذه الأرض بحائط ويزرعها

بأنواع الثمار بعد ذلك، يتقدم إلى القاضي لطلب حجة

استحكام عليها، ويقف عليها القاضي فيجدها فعلاً

مزروعة ومحاطة بسور وبها عدة آبار ارتوازية فيقبل

من هذا المواطن طلبه وينشر إعلانه عن الأرض في

الجريدة، وتجيب جميع الدوائر بعدم المعارضة إلا

جهة واحدة تتقدم بالمعارضة، مفيدة بأن ولي الأمر

قد أمر بعدم إخراج حجة استحكام على هذه الجهة

التي فيها المزرعة، وترفق هذه الجهة صورة من الأمر

السامي نظراً للمصلحة العامة، ففي هذه الحالة لدينا

دليل بقبول طلب هذا المواطن وهو قوله صلى الله

عليه وسلم: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له)، وهذا دليل

شرعي قوي، والدليل الآخر أمر ولي الأمر بعدم إخراج

صكوك على هذه الجهة التي فيها الأرض، فالقاضي

هنا يعمل بهذا الدليل للمصلحة العامة.

■ يمر المرء بالعديد من المواقف، فهل ذكرتم شيئاً من

تلك المواقف؟

- إن المواقف التي مرت بي وأنا في القضاء كثيرة

ومتنوعة، ولكن كان أخطر ما موقف حصل أمامي عام

١٤٠٥ للهجرة، حيث كنت في المحكمة وأمامي خصوم

أنظر في قضيتهم، وكان اثنا

من نواب القبائل متشاجران

على النوبة كل واحد منهما

يدعي بأنه الأحق بنوبة

● العقوبة التعزيرية حق للإمام

يقدرها حسب المصلحة

• تحويل قضاء التمييز إلى استئناف
يعطي مجالاً أوسع للمتقاضين

لخدمة العدل ونصرة
المظلوم، فلا بد أن يكون أولى
الناس على التمسك بالأخلاق
الحميدة والصفات الجميلة فلا
كذب ولا غش ولا مراوغة،

ولیکن همه إحقاق الحق وليس جمع المال، وهذا ما
يجب أن يكون عليه المحامي.

■ ماذا عن معاناة المتزوجات من أجنبي والعكس المتزوجين
من أجنبيات وهل من حل لذلك؟

- وزارة الداخلية كما هو معلوم قد أصدرت أمراً
بعدم الإقدام على الزواج من أجنبيات أو زواج
السعوديات من أجنبي إلا بعد إذن من وزير الداخلية
أو من ينوبه، وهذا الأمر يجب طاعته لأنه صادر من
ولي الأمر، وولي الأمر لم يصدره إلا بعد دراسة، فإن
رأى أن في ذلك مصلحة عامة فنجح الرجل أو المرأة،
وإذا حصل الزواج من أجنبية بتصريح ثم حصلت
معاناة بعد ذلك، ولم تحل من قبل المتزوجين ولا من
قبل أقاربهما ففي هذه الحالة يرجعان إلى المحكمة
الشرعية إذا كانت إقامتهما داخل المملكة، أما إذا كان
مقيمان خارج المملكة فعليهما الرجوع إلى القضاء في
تلك البلاد التي هما مقيمان فيها لحل مشاكلهما من
قبل السلطات الرسمية، هذا ما أراه حلاً لمعاناتهما أما
تحريم الزواج من أجنبيات أو العكس المتزوجات من
أجنبي فهذا أمر غير وارد، فالضرورات لها ما يبررها.
■ ماذا تودون قوله في عمل التوثيق وأعمال كتابة العدل؟
- إن الإجراءات الإدارية واللائحة التنفيذية
لاختصاصات كتاب العدل، وما ورد في نظام تركيز
مسؤوليات القضاء الشرعي الباب الخاص بكتاب
العدل والأنظمة الصادرة بعد ذلك، والدورات التي
نظمتها الوزارة لكتاب العدل كل ذلك يوضح أعمال
كتاب العدل.

ومنها أن على كاتب العدل عدم توثيق عقد أو
إقرار يتعلق بعقار خارج عن اختصاصه المكاني، هذا
خلاصة ما أرغب تدوينه هنا.

■ هل يخدم القضاة تأهيل المكتب القضائي بالباحثين

القبيلة، وكانت قضيتهما في
الإمارة وليست عندي، وقد
جاء أمر من نائب وزير
الداخلية بإفهام أحدهما بأن

النوابة على القبيلة اتضحت بأنها

لزميله، ويؤخذ عليه تعهد بعدم التعرض لزميله في
النوابة واستدعاهما الأمير بالمركز وافهمهما بأمر سمو
نائب وزير الداخلية، وأخذ تعهد على المبعد من النوابة
ووقع عليه، ثم النائب المثبت جاء إلى المحكمة لأمر
يخصه، أما المبعد، فقد خرج من الإمارة وأخذ مسدسه
من سيارته ورجع يبحث عن زميله فلم يجده في
الإمارة، وقيل له إنه في المحكمة، وعندما دخل المحكمة
كانت مليئة بالمرجعين والنائب المثبت كان جالس على
كرسي في الصالة المقابلة لمكتبي، فاقرب منه زميله
وأطلق عليه أربع طلقات فأرداه قتيلاً داخل المحكمة،
فتم الإمساك بالقاتل ومسدسه لا يزال بداخله
رصاصات، فأذهلني هذا الموقف وأذهل الحاضرين.

■ ما رأيكم في بدائل السجن بالأعمال الاجتماعية وخاصة
الأحداث؟

- إن السجن غالباً ما يكون من باب التعزير، يهدف
إلى استصلاح الخلق وإرشادهم، بشرط أن تكون
العقوبة على قدر الحاجة، يقول ابن تيمية في كتابه
السياسة الشرعية: (إن عقوبة التعزير غير مقدرة
وتختلف مقاديرها وصفتها بحسب كبر الذنب
وصغره، وبحسب حال المذنب والقاضي في التعزير
في حكمه كحكم دفع الصائل)، ولعل ما صرح به
معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور
صالح بن عبدالله بن حميد مفيد في هذا الموضوع
حيث قال: بأنه مطلوب تضييق الاجتهاد في كثير من
أعمال القضاء ليصبح العمل أكثر دقة وأحسن أداء.

■ نظرتكم في المحامي، هل أدى دوره في التقاضي؟
- نعم بالجملة، لقد أدى دوره في التقاضي،
فالكثير من أرباب القضايا لا يجيد عرض قضيتهم أمام
القضاء عرضاً واضحاً، فيلجأ إلى المحامي في ذلك
لينوب عنه أمام التقاضي، فالمحامي قد نذر نفسه

• سرعة البت في القضايا يجد من
تكادسها وانتشارها

في سرعة البت في القضايا وإنجازها وإيصالها إلى حقوق أصحابها بسرعة وتخفيف معاناتهم من طول الانتظار.

■ ما رأيكم في تخصيص بعض

الأعمال القضائية التوثيقية لكتاب العدل؟

- هذا أمر جيد لأن كتاب العدل مؤهلين لذلك، وهذا

سيخفف العبء على المحاكم العامة.

■ حدثونا عن جدوى مقياس التفتيش القضائي؟ وهل هي كفيلة برصد حصلة الأداء المهني للقاضي؟

- إن التفتيش هو جمع البيانات والمعلومات التي تؤدي إلى معرفة كفاية المفتش عليه ومدى حرصه على أداء واجبات وظيفته، وكما هو معلوم فإن القاضي ممن يشمله هذا النظام حيث يفتش على القاضي من هو أعلى منه مرتبة، وقد حدد في النظام الأخير للتفتيش بأن يفتش على القاضي مرة كل سنة على الأقل ومرتين على الأكثر، بل أصبحت ترقية القاضي لا يتم إلا بعد التفتيش عليه.

لهذا فإن التفتيش القضائي أصبح أمر لا بد منه مع أن القاضي يحب أن يكون ضميره وخوفه من الله ومراقبته له هو المفتش عليه في أعماله قبل كل شيء.

■ هل ينجح مشروع المحكمة الإلكترونية التي تتيح للمترافعين تقديم دعواهم وتبادل دفاعاتهم؟

- إذا كانت المحكمة الإلكترونية تمثل مخرجات الحاسب الآلي سواء كانت بصورة ورقة تخرج عن طريق الطباعة أو الرسم فيمكن ذلك أما إذا كانت مخرجات رقمية كالأشرطة المغناطيسية والأقراص، فإنها قد لا تنجح لأن المحاكم العادية القائمة حالياً تبني أحكامها على الإثبات، فإن الجمهور يرى أن وسائل الإثبات محصورة فيما ورد به النص الشرعي صراحة أو استنباطاً كالشهادة والإقرار واليمين، وهذا يكون من الخصوم أمام القاضي مشافهة وهذا قد لا يتوفر في المحكمة الإلكترونية حسب علمي.

■ نهجت وزارة العدل بعقد الشراكات العامة والخاصة مع ذوي الاختصاص والخبرة من أجل إنجاز خطتها من

الشرعيين؟

- لا شك أن تأهيل المكتب القضائي بالباحثين والمختصين، يخدم القاضي

خدمة كبيرة ويريحنه من أمور

كثيرة، ويوفر عليه الوقت والجهد، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

■ ما رأيكم في تحويل قضاة التمييز إلى استئناف؟ وهل سيعطي مجالاً أوسع للمتقاضين أم يطول من إجراءات التقاضي؟

- إن تحول قضاة التمييز إلى استئناف سيعطي مجالاً أوسع للمتقاضين، خاصة وأن كل منطقة سيكون بها محكمة استئناف وسيكون بها عدد من القضاة وستكون الإحالة إليهم من محاكم المنطقة فقط.

■ رأيكم في الأخذ بفكرة الوساطة والتوفيق قبل الشروع في التقاضي؟

- هذه الفكرة جيدة جداً وسيكون لها الأثر الكبير في حل كثير من القضايا، فالصلح خير يقول الله سبحانه وتعالى في سورة النساء: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء]. ويقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَأُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات]. ويقول تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْرَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بَصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء]. ويقول صلى الله عليه وسلم: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»، وقد قال العلماء: إن الصلح خير لأن فيه مصلحتين حسن القضية واقتناع الطرفين. ولهذا اتجهت وزارة العدل إلى إيجاد أول مشروع من نوعه في المحاكم «نظام الوساطة».

■ تقسيم المحاكم إلى محاكم متخصصة، هل يساهم في تخفيف العبء على المحكمة العامة؟

- لا شك أن تقسيم المحاكم إلى محاكم متخصصة سيساهم كثير في تخفيف العبء على المحاكم العامة وعلى القضاء لأن القضايا التي ترد المحكمة ستوزع على حسب مواضيعها على تلك الأقسام وستساهم

وزادت وتنوعت في هذا العصر تنوعاً كبيراً ولكن هذه الجرائم لا تخلو من نوعين هما:

١- جرائم الحدود.

٢- جرائم التعزيرات.

وفي نظري أن الذي يحد من انتشار هذه الجرائم هو سرعة البت فيها وبحزم وشدة الإعلان عن العقوبات التي تتخذ في حق مرتكبيها في جميع وسائل الإعلام المحلية.

■ ما تقيمكم مجلة العدل وماذا تقترحون حيالها؟

- مجلة العدل هي من المجالات المحببة لنفسي وهي تصلني منذ صدورها، فهي مجلة قيّمة تشتمل على بحوث ودراسات ومعلومات تعين منسوبي وزارة العدل بمختلف وظائفهم من موظفين وإداريين وقضاة، كما أنها تفيد طلبة العلم من بحوثها، فهي في الحقيقة نور يستضاء به، وعلم ينتفع به، فهي ذات أثر فعال في خدمة الفقه والقضاء، لهذا فإنني أحیی أسرة التحرير في هذه المجلة وجميع القائمين عليها على العمل الرصين الحري بالفخر وندعو الله لهم بمزيد من التوفيق وإذا كان لي من اقتراح، فإنني أقترح أن يزداد في طبع عدد أكثر مما يطبع منها حالياً حتى تنتشر هذه المجلة وتصل إلى أصقاع المعمورة.

■ هل من كلمة أخيرة تودون أن تنهى اللقاء بها؟

- إن ما أود أن أنهي اللقاء به هو توجيه الشكر الجزيل لوزارة العدل ولجميع القائمين على هذه المجلة لما يبذلونه من جهود كبيرة مثمرة حتى جعلت لهذه المجلة مكانة كبيرة بين المجالات المحكمة، وذلك لما تحتوي عليه من الأبحاث القيّمة وبعض الأنظمة المتعلقة بالقضاء إضافة لعدد من الموضوعات التي تهم طلاب العلم عامة، والمنشغلين بسلك القضاة

خاصة. سائلاً المولى جلّت قدرته التوفيق والسداد وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

● مجلة العدل ذات أثر فعال في خدمة الفقه والقضاء

خلال مشروعها الأولي بإبعاده المحورية، فهل لديكم من مقترحات تودون إضافتها؟

- أقول: إن وزارة العدل

في السنوات الأخيرة سلكت طرقاً

متنوعة في سبيل الارتقاء بأعمال الوزارة والمحاكم وكتابات العدل، وهذا أمر تشكر عليه وندعو الله أن يوقفها للمزيد منه.

■ ما أبرز الكتب التي لديكم وتطالبون القاضي بقراءتها؟

- إن جميع القضاة لديهم مكتبات مليئة بالكتب التي يحتاجون إليها، وأنا لدي والحمد لله مكتبة كبيرة فيها كتب كثيرة أفضي بعض الوقت للقراءة فيها، ومن بين هذه الكتب التي أرغب من القاضي أن يقرأها هي: ١- كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول للإمام مجد الدين محمد ابن الأثير، ومستدرک عليه إجابة الفحول بإدخال سنن ابن ماجه على جامع الأصول.

٢- الممتع في شرح المقنع تصنيف زين الدين التتوخي دراسة وتحليل عبدالملك ابن عبدالله بن دهيش.

٣- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم.

٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي الباقلاني.

٥- شرح السنة تأليف المحدث الحسن بن مسعود البغوي تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش.

٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة للعلامة محمد ناصر الدين الألباني.

٧- الإنهاءات الثبوتية بالمحاكم الشرعية بالمملكة العربية السعودية تأليف ناصر بن إبراهيم بن صالح المحيميد.

■ كيف ترون الحد من الجرائم التي زادت وتنوعت وما العلاج لها؟

- إن الجرائم قد انتشرت

● التفتيش القضائي أمراً لا بد منه ومربوط بالترقية